الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ32ـــدد

تاريخ الاجتماع : الأربعاء 27 ديسمبر 2023 (حصة صباحية).

جدول الأعمال: الاستماع إلى :

- ممثلين عن كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم،
- الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.

الحضور:

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (01)
- الغائبـــون: (02)
- الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (03)

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة و05 د ق صباحا

ساعة اختتام الجلسة: الواحدة والنصف بعد الزوال

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباح يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم، وكذلك إلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.

وبيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه الاتفاقية تتعلق بضمان للقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة. وأفادت أن هذا المشروع هو مشروع قديم جديد انطلقت الدراسات في شأنه منذ عشرين سنة، وأخيرا تم التوصل إلى تمويل المشروع وستقوم بإنجازه الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونظيرتها في إيطاليا.

ويتكون هذا المشروع من قناة ربط بحرية بكلفة جملية تقدر بـ 945 مليون أورو لتمويل المحطتين وقناة الربط وأيضا لتمويل تدعيم شبكة النقل الكهربائي بتونس ويتضمن هبة من الاتحاد الأوروبي بـ 307 مليون أورو، والمبلغ المتبقي سيتم تمويله بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي.

وأكدت أن هذا المشروع سيعود بالنفع على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكذلك على العائلات في تونس وعلى الشركات بما أنه سيستغل الطاقات وسيحد من اللجوء إلى الطاقات الايدروكهربائية والغاز التي أصبحت أثمانها مرتفعة على الصعيد الدولي .

أما ممثل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز فقد تعرضا إلى أهداف المشروع المتمثلة خاصة في تطوير مبادلات الطاقة الكهربائية بين ضفتي المتوسط عن طريق الربط ثنائي الاتجاه بقدرة 600 ميقاواط وتعزيز استقراريه المنظومة الكهربائية التونسية بالإضافة إلى شبكة الترابط الكهربائي مع الجزائر. وأضافا أن هذا المشروع سيمكّن من المساهمة في مواجهة ارتفاع الطلب خلال الذروة الصيفية وتنويع مصادر التزود الطاقي وتعزيز الأمن الطاقي والتهيؤ للاندماج في السوق الأورو-إفريقية المستقبلية للكهرباء.

وقدموا عرضا حول أهم المكونات الأساسية المشتركة للمشروع والمتمثلة في محطتين لتحويل التيار المستمر إلى تيار متردّد وكابل بحري ونقطتي وصول في كل من البلدين ووصلتين أرضيتين للكابلات تحت الأرضية ونظام اتصالات مستمر بين محطتي التحويل ونظام لتوفير مراقبة مستمرة للكابل ونظام لتحديد مواقع الخلل في الكابل.

كما استعرضوا الجدول الزمني المتعلق بتقدم إنجاز المشروع إلى غاية شهر ديسمبر 2023، حيث أن الدراسات الأولية لهذا المشروع تمت خلال سنوات 2021-2023 بتمويل عن طريق هبة وقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى تمويل ذاتي. هذا وقد تمّ في سنة 2023 إنجاز المرحلة الأولى بخصوص طلبات العروض المتعلقة بالكابل البحري وتحت الأرضي ومحطات التحويل على أن تتم المرحلة الثانية خلال سنة 2024. وتم التوقيع على عقدي التمويل مع البنك الدولي (بخصوص محطة التحويل) وصندوق المناخ الأخضر تباعا في 22 جوان 2023 و13 ديسمبر 2023، كما تم التوقيع على اتفاقية الهبة الممنوحة من قبل المرفق المالي الأوروبي في 7 أوت 2023، علما وأن التفاوض على عقود التمويل مع الجهات المانحة الأوروبية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني) تم خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023 حيث أن الدراسات الأولية تم تمويلها عن طريق هبة من البنك الدولي وتمويل ذاتي وتمويل دعم التصرف الإداري لتنفيذ المشروع من البنك الدولي وهبة من الصندوق الأخضر للمناخ، وتم كذلك خلاص المهندس الاستشاري والمساعدة الفنية الإضافية عن طريق هبة من البنك الاستثمار الأوروبي وهبة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إضافة إلى تمويل المنشآت الملحقة الخاصة بتعزيز الشبكة التونسية من قبل البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ.

وأكد أعضاء اللجنة على أهمية هذا المشروع ودوره في تطوير منظومة الطاقات المتجددة وفي الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس، إضافة إلى إتاحة فرص استثمارية كبيرة في مجال الطاقات المتجددة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي ودفع النمو الاقتصادي.

واستوضح النواب حول الشروط المالية للقرض وتساءلوا عن إمكانية تأثير المشروع على تسعيرة الكهرباء وعن مدى التوجه نحو توظيف واستغلال الكفاءات والمهندسين

التونسيين في المشروع. وتوسيع مجال الشراكة والتعاون مع عديد الهياكل الأخرى على غرار وزارة البيئة قصد الاستفادة من المشروع في مجال رسكلة النفايات وسبل التعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال بخصوص تطوير واستغلال الطاقات المتجددة وكذلك اعتماد شبكات تراسل المعطيات.

وأكدوا من جهة أخرى على أهمية الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة باعتبارها الحل البديل في ظل انخفاض الإنتاج والاحتياطي للطاقة الأحفورية على المستوى العالمي والوطني وعلى ضرورة التوجه نحو التقليص من انبعاثات الكربون وحماية المناخ. كما دعوا إلى تذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص بالنسبة إلى المشاريع في هذا المجال قصد تحسين الاستقلالية الطاقية وتنويع مصادر الطاقة لإنتاج الكهرباء وتخفيض كلفة الدعم المخصص لقطاع تنمية الاقتصاد الأخضر.

وبينت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ التفاوض مع الجهات المانحة بخصوص الشروط المالية للقروض لا يتعلّق بنسب الفائدة الموظفة مؤكدة أن البنك الدّولي يعتمد نسبة الفائدة اليوريبور ستة أشهر وبالنسبة لـ 1.14 % يتمّ احتسابها بالاعتماد على عدّة عناصر منها مدّة السداد والترقيم السيادي لتونس وكذلك "الصلابة المالية" وهي نسب قارة لا تخضع للتفاوض. كما بيّنت أنّ نسبة اليوريبور ستة أشهر هي النسبة التي تمّ اعتمادها في تاريخ إبرام اتفاقية القرض ويمكن لهذه النسبة بوصفها متغيرة أن تتقلّص عند حلول آجال الخلاص موضحة أنّ التفاوض مع الجهات المانحة يتمّ من طرف الجانب التونسي من خلال ترتيب العروض المقدّمة حسب الأفضلية في نسب الفائدة المعتمدة وهو تفاوض يتمّ على أساس الندية والمحافظة على السيادة الوطنية موضحة أنّه لا يمكن اعتماد نسب فائدة قارة لما يشهده اليوريبور من تحوّلات غير مسبوقة نتيجة الأزمة التي يشهدها العالم .

كما أفاد السيّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّ هذا المشروع يندرج في إطار المحافظة على استمرارية واستقرار الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز يهدف إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلدين من خلال تأمين التبادل الكهربائي بين الجانبين، مؤكّدا أنّ هذا المشروع سيحقق قيمة مضافة عالية في عدّة مجالات. وقدّم معطيات حول كيفية تمويل المشروع وكلفته الجملية والإجراءات المتعلقة بتدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء ودعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة وتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس .

كما بيّن أنّ الربط الكهربائي القائم بين تونس والجزائر وليبيا يمكّن من تبادل الطاقة الكهربائيّة خاصة خلال فترات الذروة وتقليص الاستثمار في تركيز قدرات إنتاجية احتياطية ويندرج ذلك في إطار التعاون الدولي والتبادل الطاقي بين بلدان المغرب العربي. وأكّد من جهة أخرى على جدوى المشروع التونسي الإيطالي ومردوديته وتأثيره الإيجابي في الوضع الطاقي في تونس من خلال تبادل الكهرباء في الاتجاهين لمجابهة أوقات الذروة التي تختلف بين البلدين وتحسين الخدمات إضافة إلى تعزيز القدرات لمواجهة الزيادة في نسبة الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة والتخفيض من استهلاك الغاز المستورد وتحقيق نقلة نوعية في برنامج الطاقات المتجددة.

كما أفاد أنه لن يتم الترفيع في تسعيرة استهلاك الكهرباء والغاز وهو ما يعتبر مكسبا هاما لأن حوالي 55% من سعر الكهرباء في تونس مدعم.

كما أكد على ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المتدخلة في مجال الطاقة على غرار وزارة البيئة في ما يتعلق بمعالجة النفايات وتحويلها وكذلك وزارة تكنولوجيا الاتصال بخصوص استغلال الألياف البصرية للاستغلال الأمثل للأنترنات مؤكدا على ضرورة تظافر كل الجهود لإنجاح المشاريع المتعلقة بالتطوير والاستثمار الطاقي قصد توسيع دائرة المستفيدين من إيجابيات هذه المشاريع وضمان التحول الطاقي والانصهار في الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالاعتماد على الطاقات البديلة. وخلص في الأخير إلى أن تونس تحظى بثقة لدى الجهات المانحة خاصة في ما يتعلق بإتمام إنجاز المشاريع طبقا للمواصفات وفي الآجال المحددة خاصة في المجال الطاقي.

كما جاء في ردّ ممثل وزارة الصناعة والمناجم و الطاقة أن هذا المشروع يتضمن عدّة أبعاد منها البعد الاستراتيجي المتمثل في ضمان الاستقلالية الطاقية لتونس وتأمين التزود بالطاقة الأولية وذلك من خلال البحث عن تعدّد المصادر وعدم الاكتفاء بالمصدر الوحيد. كما يتضمن المشروع البعد الفني والمتمثل في معاضدة مجهود الشبكة الوطنية لمجابهة أوقات الذروة مؤكدا أن أهم أبعاد هذا المشروع هي البعد الاقتصادي و الذي سيجعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز مشغلا تجاريا من خلال شراء الكهرباء وإعادة بيعه أو تبادله مع الطرف الإيطالي خاصة في فترة الشتاء وهو ما سيمكن من توفير أرباح ، كما يتضمن البعد البيئي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والتوصّل إلى إنتاج 35 % من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2035.

وأكد على ضرورة المحافظة على معاملاتنا مع الاتحاد الأوروبي والتي تصل إلى حدود 75 % من قيمة صادراتنا، والاتحاد الأوروبي سيفرض بداية من سنة 2026 غرامات مالية تتمثل في ضريبة الكربون على السلع المستوردة والتي تباع في الأسواق الاوروبية. وللحفاظ على معاملاتنا يجب توفير كل الآليات للمستثمرين المحليين لاحترام هذه الضوابط وضمان تنافسية منتوجاتنا، وأكد على ضرورة تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وبين في هذا المجال أن طلب العروض للاستثمار في هذه الطاقات سيتجاوز التعريفة الأقل كمعيار في تقييم الأجدر وضمان الجدوى والنجاح في الإنجاز لضمان تحقيق نقلة نوعية من خلال الاعتماد على تعريفة تضمن تحقيق أرباح بالنسبة إلى المستثمر من ناحية وللشركة التونسية للكهرباء والغاز من ناحية أخرى.

وتم في خاتمة الجلسة التصويت بالموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري